

أشغال لجنة تقييم العمل الحزبي تتداول أفكارا وجبهة التقييم بالنتائج الأداة الأنجع لتصحيح الاختلالات والقطع مع الكلام بالعاطفة



● عقدت لجنة تقييم العمل الحزبي كمولود جديد في المؤتمر الخامس عشر أثبت شقا جديدا في آليات اشتغال أعضاء حزب الاستقلال لقاءها لمناقشة مشروع الوثيقة والمحصلة العامة التي انبثقت عن المشاورات والمداولات مع الفروع. وقد تراس أشغال هذه الجلسة التي امتدت لأربع ساعات الأستاذ العربي الشراوي الذي استهلها بالحديث عن المراحل التي قطعتها اللجنة واللقاءات التي تمت في هذا الإطار. واعتزم الفرصة لاقتباس قبسات منيرة من كتاب الزعيم علال الفاسي «النقد الذاتي» قائلا إن مضامينه تسري على واقع الحياة السياسية والاجتماعية الحالية مما يؤكد الفكر الثاقب للزعيم علال الفاسي، مضيفا أن أفضل طريقة ليبقي حزب الاستقلال قويا هو فتح باب الحوار والمناقشة داخل هياكل الحزب وتداول الحقيقة دون إحراج أو تجريح في إطار النقد البناء الذي ينبغي تقبله من أجل التصحيح.

البرامج الانتخابية
وتفعيل دور الكفاءات
سيارات المناجاة هامة
اللامسؤولية

تعلو على مصلحة الحزب، ودعا إلى ضرورة وضع معايير دقيقة للعضوية في المجلس الوطني واللجنة المركزية التي ينبغي أن تحوّل لها صلاحيات تنفيذية، وكذا تفعيل نظام القنوات داخل حزب الاستقلال.
وأمل في أن يشكل المؤتمر فقرة نوعية نحو الحكامة الحزبية وإشاعة ثقافة التقييم بالنتائج. وفي إطار المناقشات، تم تناول عدد من الإشكاليات من ضمنها الوضعية التي يشتغل فيها المناضلون، واستشراء مظاهر الفساد واقتصاد الربح، وإشكالية الاستقطاب والعزوف عن المشاركة السياسية، وعدم تحديد معايير واضحة تساعد على التقييم البناء وتقطع مع الانتقاد العملي، وتفعيل آليات مثل مجلس التحكم والتأديب، فيما أكدت مداخلة أنه لا ينبغي لأي مناضل أن ينصب نفسه دركيا ويدخل في الهجومات.
فيما نبهت أخرى إلى إغفال تقييم عمل الوزراء والبرلمانيين في مجلسي النواب والمستشارين. وقدمت مداخلات أخرى مقترحات وجبهة من قبيل التنسيق بين لجنة التقييم والقوانين وتطوير وسائل التواصل، وتأسيس مدرسة للتكوين في عدد من المجالات. كما نبهت إحدى المداخلات إلى ضرورة تعميم مشروع الوثيقة إذ من الصعب تقييم العمل الحزبي بين المؤتمر الرابع عشر والخامس عشر في يومين أو ثلاثة أيام، خاصة وأن بعض الفروع تواجه بعض المشاكل في الممارسة. وفي الختام تم الدعوة إلى إنشاء لجنة للتحقق في النزاعات الداخلية في الهياكل الصغرى وخاصة الدوائر والفروع. وقد حظيت لجنة تقييم العمل الحزبي بزيارة تفقدية من الأمين العام عباس الفاسي الذي قدم كلمة توجيهية تنشر نصها كاملا (انظر الإطار).

يشهد ثورة في السكن والتجهيز لكن المعوقات تبقى قائمة بالمقارنة مع الانتظارات.
- كيف يتواصل الحزب إقليميا وجهويا مع الطبقات المهمشة؟
- هل الحزب راض عن الإنجازات في سبتمبر 2007، حيث تستدعي نسبة المشاركة فيما دون 40 في المائة إلى تعميق النقاش.
- هل التنظيمات الحالية للحزب قادرة على وضع برامج اقتصادية واجتماعية وسياسية تعمل على تفادي الهجرة والتشتت؟
- ما هي المنافذ التي فتحتها أمام الشباب؟
- ما هي هياكل الاستقبال التي هياها الحزب لأطره ومناضليه؟ مؤكدا أن المقاعد بالحزب لكل الناس بدون استثناء.
- ما هي الاقتراحات العملية للتحقق المؤتمر الخامس عشر طموحات الغيورين على حزب الاستقلال؟
وقال إثر ذلك إن عدة وقائع وأحداث تؤكد أن المغرب مستهدف، فينبغي من جهة أن يتحمل الجميع مسؤوليته، وينبغي من جهة ثانية توفير وسائل العمل. وأبرز أن هناك سمة أساسية ينبغي الوقوف عندها وهي ظاهرة اللامسؤولية لدى بعض المنخرطين في الحزب وفي هذا السياق يجب وضع برامج تعاقدية وتفعيل دور الكفاءات وانفتاح الأجهزة وتقلد المسؤولية كاملة بما في ذلك أعضاء اللجنة التنفيذية، وضرورة الفصل بين المسؤوليات الإدارية والنضالية والابتعاد عن العمل الحزبي بأساليب تقليدية. والانسباط لقوانين وأنظمة الحزب وجعل كل مؤسسات الحزب ناعبة، هكذا لن تكون هناك حسابات

الحزب بملك مرجعيات فكرية عميقة فإن الحلول لن تعوز، وأوضح في هذا السياق أن الحزب لا يدعي الوطنية أكثر من الآخرين لكن الواقع هو الذي يتحقق، فقد كان علال الفاسي أول من عارض مقررات إيكس لبيان، وأكد في سنة 1955 أن ملك استقلال المغرب يجب أن يطرح في الأمم المتحدة، ونتيجة عدم الامتثال لهذا التوجه فإن ملك استقلال الوحدة الترابية المغربية لا يزال مفتوحا.
ومن منطلق مقولة الزعيم علال الفاسي «النقد هو الطريق السليم للبحث عن الحقيقة والتعرف على المشاكل بشرط أن يكون بريئا وبناء» فإن مناقشات المكاتب ومجالس الفروع والحوارات مع المفتشين يجب أن تناقش العمل الحزبي وليس الأشخاص على درب توجيهات الزعيم علال الفاسي التي تؤكد أرض الحلول وعدم الاقتصر على استعراض السلبات.
وقد صاغت اللجنة انتظارات العائلة الاستقلالية في شكل استقهامات عرضية جاءت كالتالي:
- ما هي المشاريع المقترحة من الحزب لأجل التنمية؟
- ما هي الحلول والمقترحات الممكنة لتجاوز الوضعية الهشة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا؟ وأكد هنا أن المغرب

وأوضح أن وثيقة لجنة تقييم العمل الحزبي ابتدأت بالحديث الشريف «حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا، وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم»، لما يكتنزه من بلاغة وحرص على الصدق في المساءلة الذاتية والغيرية، وتضمنت الوثيقة أبوابا وتمهيدا لملامسة الواقع الراهن وتحقيق أهداف المؤتمر وتمحيص انتظارات العائلة الاستقلالية.
إثر ذلك قدم التوضيحات بخصوص مدلول التقييم الذي ينأى عن القول وتوجيه الاتهام والأحكام ويتأسس على أسس التحليل وقرءة المعطيات والاستنباط. وفي فصل آخر تتناول الوثيقة المرجعية الاستقلالية والانتساب الحزبي وتقيم المواطنة المسؤولة والعقيدة السمحة.
غير أن الإشكال الذي يطرح نفسه، يقول العربي الشراوي، هو تناسي وجود لجنة القوانين عند طرح وثيقة لجنة تقييم العمل الحزبي، والفصل في أيهما يجب أن يسبق؟ وعبر عن الأمل في أن يتم تطرح الأفكار وجهات النظر تكون الوثائق المعدة من طرف اللجن مجرد مواد للاستهلاك وبالتالي طرح السؤال الجوهرى ماذا ينبغي فعله؛ ولكون

● وأوضح أنه طيلة فترة اشتغال اللجنة كان الأستاذ شيبه ماء العينين يمدد بالأفكار والتوجيهات، حتى يبني تقييم العمل الحزبي والنقد على أوجه صحيحة وإعطاء الحلول بل التباكي على الأخطاء والكلام بالعاطفة الذي لا يبلغ الأهداف.
وقال إن الوثيقة أتت بمصطلحات يجب ضبطها خاصة عند الحديث عن الهيئات والمؤسسات حتى لا يقع خلط بينها.
ووقف عند حقيقة مفادها ممارسة التقييم في غياب المعطيات والأرقام، وهو ما سيؤدي لا محالة إلى اللاموضوعية ولو نسبيا في الأحكام والانتقادات، والخوض في الأمور الثانوية بدل طرح الأمور الحادة. وأضاف أن اللجنة اكتشفت أن الوثائق مفقودة والأرشيف غائب، مما يحتم ضرورة تاريخ الأحداث والوقائع والحفاظ على الوثائق حتى تجد الأجيال المقبلة بين يديها المستندات التي تؤسس عليها أحكامها، مشيرا إلى أن ما يميز حزب الاستقلال دائما هو القدرة على الابتكار والريادة على منوال تأسيس الروابط والهيئات الموازية، والمبادرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية انطلاقا من عمق دالة التعاقدية الاقتصادية والاجتماعية التي برزت كمعادلة أساسية بسبب تقلبات الأسواق العالمية في بحر السنة المنصرمة. كما كان الحزب سباقا في مجال الارتقاء بالتعليم إلى التنبه إلى ضرورة توفير الوسائل المساعدة للتعليم بالنسبة للتلاميذ وخاصة المقررات وفتح الدواخيات وضمّان قرب المدارس من المتحدرين في الوسط القروي، وفي إطار المبادرة قام بتأسيس تنظيمات قاعدية في الجبال والسهول والمداشر والاشتغال بوسائل ذاتية وعدم انتظار الجهات الرسمية.

عباس الفاسي في لجنة تقييم العمل الحزبي

نجاحنا رهين بتحمل المسؤولية من كاتب الدائرة إلى الأمين العام

معايير الاختيار في الهياكل هي الوطنية والكفاءة والعمل

أن يكون منتخبا أحيانا بالتوافق وأحيانا بالاقتراع السري، وما ينبغي أن يصل لجميع المؤتمرين وجميع الاستقلاليين هو أن معايير الاختيار من كاتب الدائرة إلى الأمين العام مروراً بالفروع والمجلس الإقليمي والجهوي واللجنة التنفيذية، أساسها الوطنية ثم الكفاءة وأخيرا العمل المستمر، هذه مقاييس أساسية لأن المسؤولية أصانة، في كل مكونات الهرم، وهذه المقاييس يجب أن تكون مضبوطة، ويجب أن تستمر في الحفاظ على رسالة علال الفاسي ورفاقه في النضال،



● في البداية لابد من التنويه بالمجهود الكبير الذي بذله أعضاء لجنة تقييم العمل الحزبي، خلال مؤتمرنا العام الخامس عشر، حيث ساهم كل من موقعه في تطوير الورقة المقدمة. ولاشك أن هذا المجهود سيعزز ويقوي الجهود التي بذلت منذ مدة طويلة استعداداً لهذه المحطة التي نريد أن تكون نوعية في مسار حزبنا، ومن المؤكد أن المؤتمر يمثل مناسبة لتقييم الأداء الحزبي على مختلف الواجهات، حيث يتم

جديدة تحت اسم الاقتصاديين الاستقلاليين التي يرأسها عادل الدويري وحضرت تأسسها في الدار البيضاء وهي تضم 120 خبيرا من خبرة خبراء الاقتصاد. إن نجاحنا رهين بالدور الذي يقوم به المسؤول الحزبي من قاعدة الهرم وهو كاتب الدائرة داخل الجماعة البلدية والقروية إلى الأمين العام مروراً بمجالس كتاب الفروع والمجالس الجهوية والمجلس الوطني واللجنة المركزية، هذا الهرم كله يجب

الانتخاب على تقييم الحصيلة بين المؤتمرين مع التركيز على محورين أساسيين يهمان العمل الحكومي والعمل التنظيمي الحزبي، ففي ما يخص العمل الحكومي فإن الحصيلة بشكل عام كانت إيجابية بالأرقام وبالمنجزات السياسية والمكتسبات الديمقراطية للمرأة ولحقوق الإنسان، وبالمنجزات القطاعية في التجهيز والسكن والفلاحة. أما الحصيلة الحزبية، فهناك دينامية على مستوى الروابط حيث تأسست رابطة